



غرفة صناعة الأردن  
Jordan Chamber of Industry

## تنافسية الاقتصاد الأردني والقطاع الصناعي

تعمل غرفة صناعة الأردن من خلال مركز الدراسات الاقتصادية والصناعية على رصد عدد من التقارير العالمية والاقليمية الخاصة ببيئة الأعمال والتنافسية، وإعداد تحليل وافي لكل منها يسلط الضوء على مكامن القوة والضعف خلالها، والخروج بتوصيات وتقديمها للجهات المعنية والتي تعمل على النهوض بمراتب الاردن خلال هذه التقارير، حيث يمكن تلخيص أداء الأردن التنافسي خلال العام 2018 وحسب التقرير على النحو التالي:

### 1. تقرير التنافسية العالمي 2018

- ✓ يصدر بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومنذ العام 2005، وشهد تقرير العام 2018 تغييرات جذرية على مستوى منهجية القياس المتبعة تركز من خلالها على التنافسية في ضوء الظروف والتغيرات المستقبلية، حيث أن أكثر من 66% من المؤشرات المعتمدة لهذا العام تعتبر مؤشرات جديدة أو ذات مفهوم أو طريقة حساب جديدة.
- ✓ جاءت هذه المنهجية نتيجة الطبيعة المتغيرة للقدرة التنافسية الاقتصادية، والتحولات المتسارعة والكبيرة في ظلّ الثورة الصناعية الرابعة، بالتالي فإن العديد من العوامل التي سيكون لها أثر كبير في دفع عجلة التنافسية في المستقبل لم تكن ذات أهمية كبرى في النسبة للدول سابقاً. وتغير بالتالي مفهوم التنافسية كلياً وأصبح يعتمد على النهج التكاملي والشامل، أي بما معناه لا يمكن لأي دولة الإرتقاء بتنافسياتها بالتركيز على محور واحد واغفال المحاور الأخرى للتنافسية، وأن على الدول العمل على رفع التنافسية في كافة مجالاتها ومحاورها.
- ✓ على صعيد أداء الأردن فقد احرز تقدماً بمقدار 0.1 نقطة مئوية مقارنة مع العام الماضي على مستوى المعدل النقطي للتنافسية ليصل الى ما مقداره 59.3 نقطة من أصل 100 خلال تقرير العام 2018، على الرغم من تراجع مرتبة الأردن بمقدار مرتبتين ليحل في المركز 73 من أصل 140 دولة مشاركة في التقرير لهذا العام.

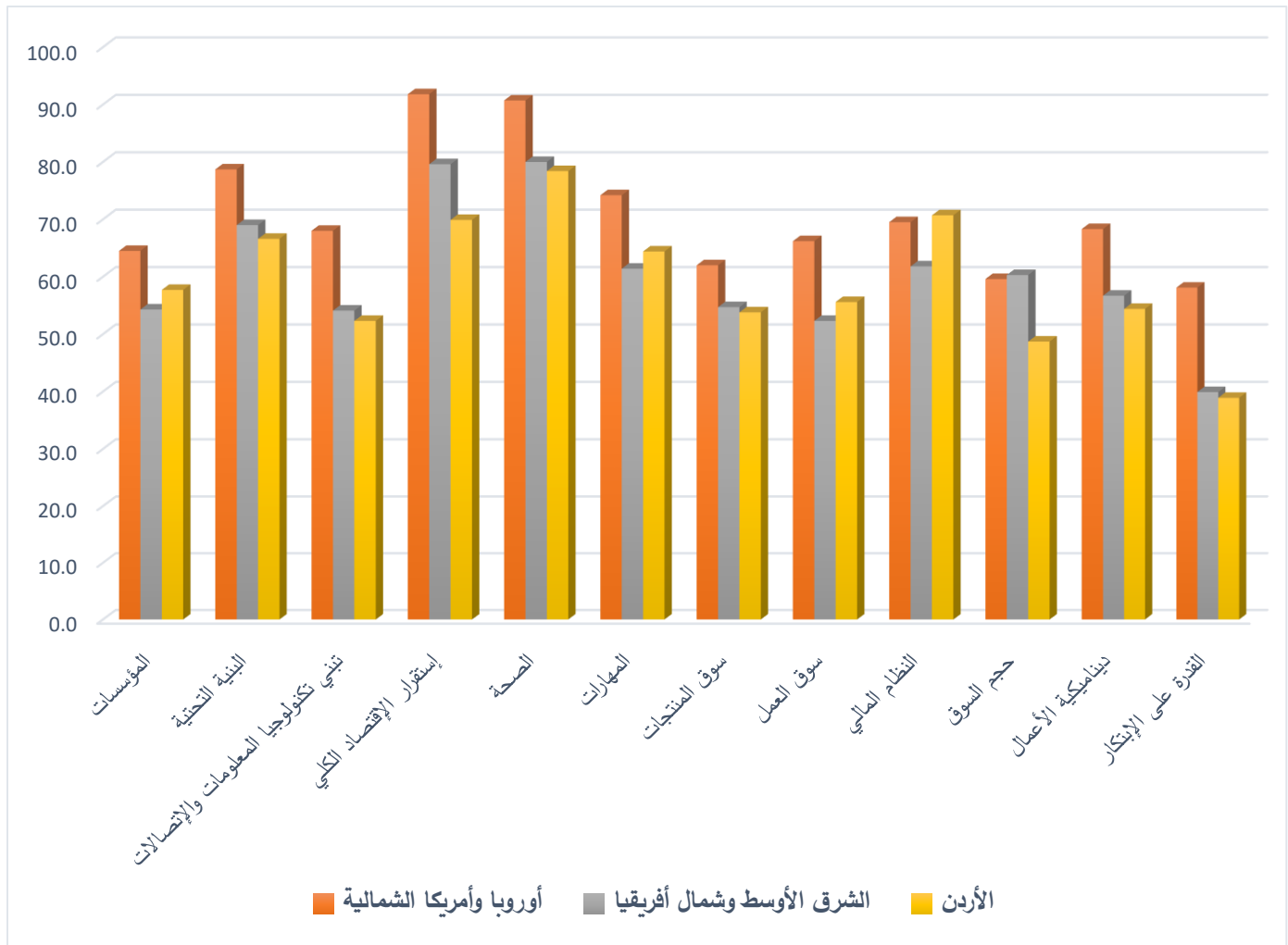
### ترتيب الأردن في التقرير للأعوام 2012 - 2018

التقرير	الترتيب	المجموع النقطي
2018	140 / 73	100 / 59.3
2017	135 / 71	100 / 59.2
2016	138 / 63	7 / 4.3
2015	140 / 64	7 / 4.2
2014	144 / 64	7 / 4.3
2013	148 / 68	7 / 4.2
2012	144 / 64	7 / 4.2

- ✓ يظهر الجدول السابق، بأن ترتيب الأردن خلال تقرير العام 2018 يعد الأسوء منذ التقارير السبع الماضية، ما يؤشر على حاجة الأردن لإصلاحات حقيقية على مستوى بيئة الأعمال والتنافسية وتنفيذ إجراءات متكاملة لتعزيز التنافسية بمختلف جوانبها، حيث يجب العمل على متابعة وتبني المتطلبات والمتغيرات الناتجة عن الثورة الصناعية الرابعة للحاق بها ورفع قدراتنا التنافسية بما ينسجم معها.
- ✓ بشكل عام، أظهر الأردن تقدماً على مستوى المجموع النقطي في (10) من أصل (12) محور رئيسي يضمها التقرير، في حين انخفض أداء في كل من محوري المهارات، والقدرة على الابتكار.
- ✓ سجل الأردن أفضل أداء له عبر محور الصحة والذي يعبر عن متوسط عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها المولود في حالة صحية جيدة حيث بلغ معدله النقطي ما يقارب 78.4 ومن ثم محور النظام المالي بمعدل 70.7 نقطة على الرغم من تسجيله ضعف واضح بين مؤشرات الفرعية فيما يخص تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوافر رأس المال المغامر.

✓ في حين سجل أضعف أداء في محور القدرة على الابتكار وبمعدل نقطي بلغ نحو 38.9 نقطة والذي يعبر عن كمية ونوعية البحوث والتطوير الرسمية، وقدرة البلد على تحويل الأفكار الى سلع وخدمات جديدة، وهذا بدوره يعتبر من أهم مفاتيح الثورة الصناعية الرابعة القائمة على تكنولوجيا ومنتجات حديثة، وهذا يؤشر على حاجة الأردن الماسة لتعزيز دور مؤسسات البحث العلمي وتعزيز مفهوم الابتكار وتبني الافكار الريادية وتحويلها الى مشاريع انتاجية.

أداء الأردن ضمن المحاور الفرعية للتنافسية ومقارنته مع أبرز أقاليم العالم حسب المعدل النقطي

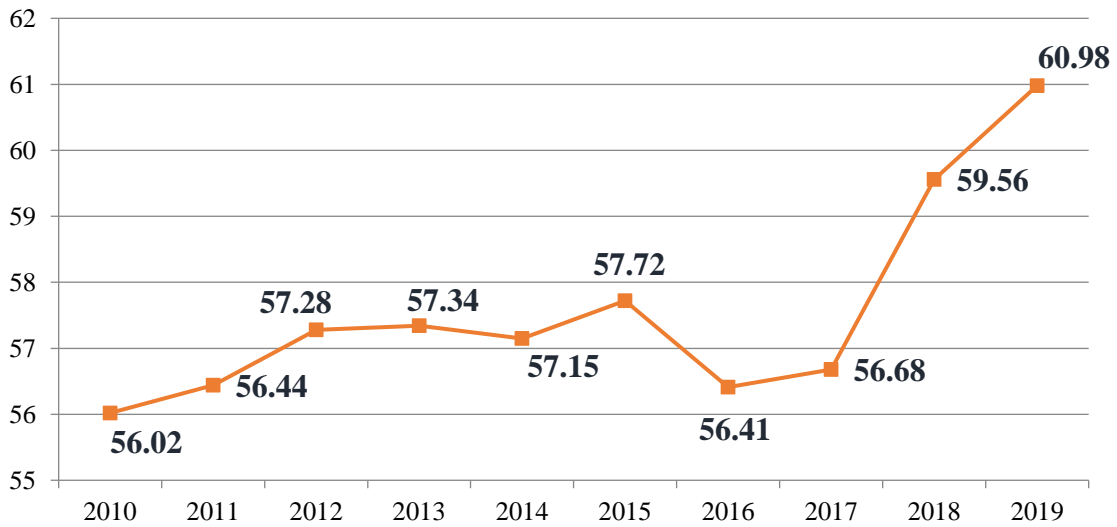


## 2. تقرير ممارسة الأعمال 2019

✓ يصدر بشكل سنوي عن مجموعة البنك الدولي وهو التقرير السادس عشر في سلسلة تقارير ممارسة الأعمال (Doing-Business-Reports)، والذي يقيس مدى سهولة فتح وتشغيل والمشاريع من خلال تتبعه لدورة حياتها والتغيرات الحاصلة في الأنظمة والتعليمات المطبقة، وذلك خلال الفترة ما بين حزيران 2017 ولغاية أيار 2018.

✓ أحرز الأردن المرتبة 104 في المؤشر العام لممارسة الأعمال من أصل 190 دولة مشاركة في التقرير، كما حل في المرتبة 11 على مستوى الدول العربية، حيث تقدم أداء الأردن في مجموعه النقطي بمقدار 1.42 نقطة مئوية ليصل الى 60.98 نقطة مئوية من أصل 100 خلال تقرير العام الحالي، حيث تعتبر أعلى معدل نقطي يحققه الأردن على مدار السنوات الماضية.

### المعدل النقطي للأردن ضمن تقرير ممارسة الأعمال 2010-2019



✓ حقق الأردن تقدماً في معظم مؤشرات المؤشرات الفرعية ضمن تقرير ممارسة الأعمال للعام 2019، حيث تقدم معدلته النقطي في 6 من المؤشرات الفرعية أبرزها مؤشر حماية المستثمرين الأقلية متقدماً بحوالي 6.67 نقطة مئوية، في حين ثبت أداء 3 مؤشرات فرعية، وسجل مؤشر تسوية حالات لوحده تراجعاً بحوالي 0.22 نقطة مئوية مقارنة بأداءه ضمن تقرير العام الماضي.

✓ رصد تقرير العام الحالي اجراء الأردن 4 إصلاحات لبيئة الأعمال، تمثلت في كل من:

1. اصلاح ضمن مؤشر الحصول على الائتمان تمثل في تحسين الوصول إلى المعلومات الائتمانية من خلال الإعلان عن البيانات المتعلقة بمدفوعات الائتمان من القطاع التجاري.
2. اصلاح ضمن مؤشر حماية المستثمرين تمثل في توسيع نطاق الوصول إلى الأدلة قبل المحاكمة، وزيادة حقوق المساهمين ودورهم في القرارات الرئيسية للشركات، وتوضيح هياكل الملكية والمراقبة، واظهار مزيد من الشفافية للشركات.
3. اصلاح ضمن مؤشر دفع الضرائب تمثل في تسهيل مدفوعات الضرائب عن طريق تطبيق نظام إلكتروني لتقديم ودفع ضريبة المبيعات.
4. اصلاح ضمن تنفيذ العقود تمثل في تسهيل إجراءات تنفيذ العقود من خلال إدخال نظام يسمح للمستخدمين بدفع رسوم المحكمة إلكترونياً.

✓ منذ العام 2006 رصد التقرير تنفيذ الأردن 20 إصلاحا إجرائيا لتسهيل بيئة ممارسة الأعمال، توزعت حسب المؤشرات كما يلي:

- بدء المشروع (4 اجراءات اصلاحية)
- دفع الضرائب (4 اجراءات اصلاحية)
- التجارة عبر الحدود (4 اجراءات اصلاحية)
- الحصول على الائتمان (3 اجراءات اصلاحية)
- تنفيذ العقود (اجراءين اصلاحيين)
- حماية المستثمرين (اجراء اصلاح واحد)
- استخراج تراخيص البناء (اجراء اصلاح واحد)
- تسجيل الملكية (اجراء اصلاح واحد)

✓ يوضح الجدول التالي المعدل النقطي للأردن ضمن المؤشرات الفرعية لممارسة الأعمال خلال تقرير العام 2019 ومقارنتها مع العام 2018 (بعد التعديل). حيث تحسن أداء الأردن في ست مؤشرات فرعية، وثبت في 3 مؤشرات أخرى، في حين تراجع فقط ضمن مؤشر تسوية حالات الاعسار، وهذا بدوره انعكس على أداء الأردن العام بارتفاع مجموعه النقطي بمقدار 1.42 نقطة ووصوله الى ما معدله 60.98 نقطة.

### المعدل النقطي للأردن ضمن المؤشرات الفرعية لتقرير ممارسة الأعمال 2019

المؤشر	تقرير العام 2018 (نقطة مئوية)	تقرير العام 2019 (نقطة مئوية)	التغير في الأداء
المؤشر العام	59.56	60.98	+1.42
المؤشرات الفرعية			
بدء المشروع	84.40	84.43	+0.03
استخراج مع تراخيص البناء	60.29	60.47	+0.18
الحصول على الكهرباء	80.49	80.49	0
تسجيل الممتلكات	66.40	66.40	0
الحصول على الائتمان	30.00	35.00	+5.0
حماية المستثمرين	40.00	46.67	+6.67
دفع الضرائب	70.75	71.48	+0.73
التجارة عبر الحدود	79.03	79.03	0
تنفيذ العقود	53.71	55.56	+1.85
تسوية حالات الاعسار	30.53	30.31	-0.22

✓ سجل أدنى معدل ضمن مؤشر تسوية حالات الاعسار بمعدل بلغ 31.3 نقطة، على أمل أن يتحسن أدائه ضمن تقرير العام القادم بعد اقرار الحكومة الأردنية لقانون الاعسار خلال شهر ايار من العام 2018 ومن المنتظر أن يدخل حيز النفاذ مع نهاية العام 2018.

✓ سجل مؤشر الحصول على الائتمان بمعدل بلغ 35 نقطة مئوية، بالتالي استمر مؤشر بتحسن أدائه للعام الثاني على التوالي بعد أن كان يبلغ معدله صفر نقطة مئوية قبل عامين.

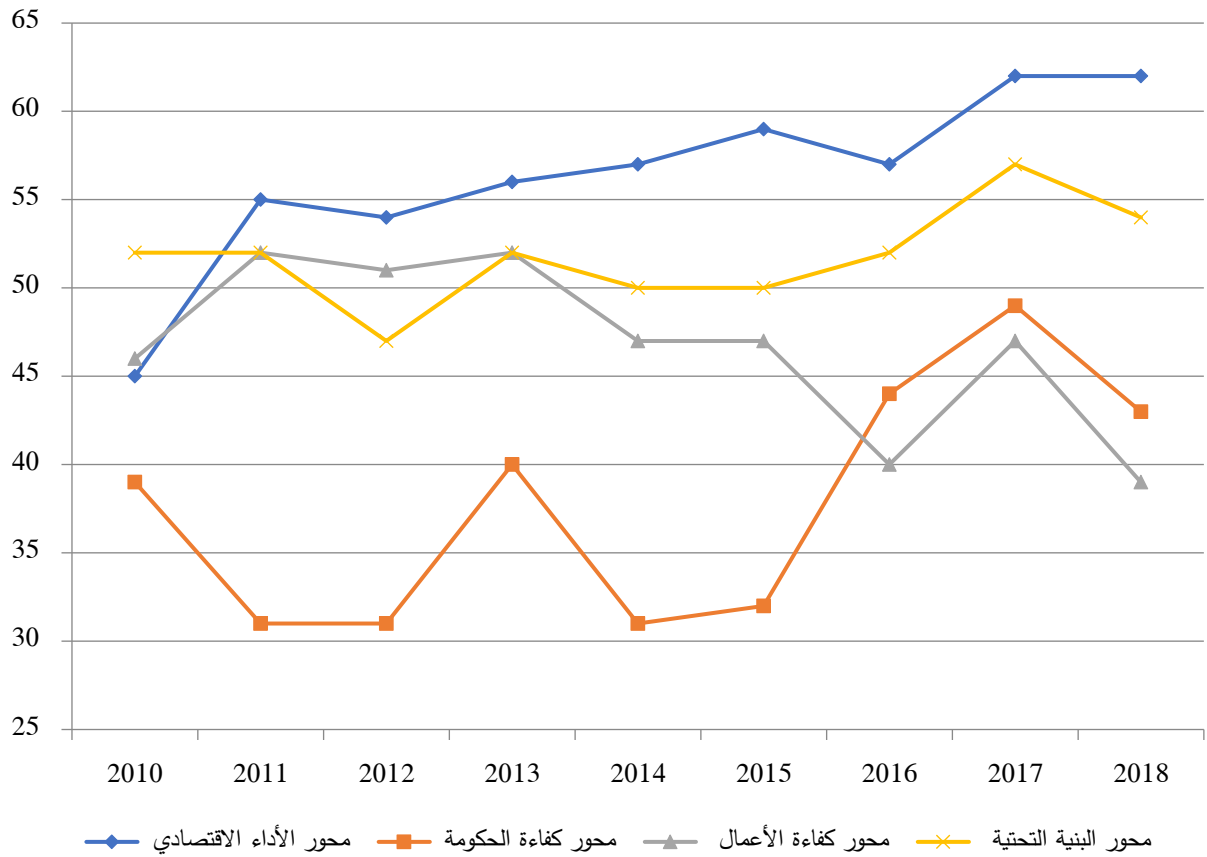
### 3. الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2018

- ✓ يصدر شكل سنوي عن المعهد الدولي للتطوير الإداري (International Institute for Management Development) في لوزان في سويسرا.
- ✓ تقدم ترتيب الأردن خلال تقرير العام الحالي بواقع 4 مراتب ليصل الى المرتبة 52 من أصل 63 دولة، وهي مرتبة متراجعة تدل على أن الأردن أمامه مساحة كبيرة لتحسين قدرته التنافسية، وجعل بيئة الأعمال لديه محفزة وذات كفاءة عالية لأداء الأعمال وإقامة المشاريع، من خلال العمل على تعزيز نقاط القوة التي يمتلكها الأردن ومعالجة نقاط الضعف والتي لخصها التقرير حسب المحاور الفرعية، والتي سنتطرق إليها بشكل تفصيلي لاحقاً.
- ✓ جاء تقدم الأردن نتيجية تقدم أداءه في 3 من المحاور الأربعة الرئيسية كما يلي:
1. الأداء الاقتصادي (بقي ثابتاً للعام الثاني تالياً عند الترتيب 62 عالمياً).
  2. كفاءة الحكومة ((تقدم بواقع 6 مراتب ليصل الى الترتيب 43 عالمياً)).
  3. كفاءة الأعمال (تقدم بواقع 8 مراتب ليصل الى الترتيب 39 عالمياً).
  4. البنية التحتية (تقدم بواقع 3 مراتب ليصل الى الترتيب 54 عالمياً).
- ✓ أبرز التقرير جملة من التحديات التي تؤثر على أداء الأردن التنافسي، والتي تعود جلها بسبب الأحداث والاضطرابات في المنطقة وما القته من اغلاق الحدود وتدفق اللاجئين، حيث تمثلت هذه التحديات بما يلي:
- تأثر الإقتصاد الكلي بسبب الأحداث والتطورات في المنطقة.
  - ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وخاصة بين الشباب والنساء.
  - ضمان مشاركة المجتمع الدولي في أعباء اللجوء، ونفقات الإستجابة للأزمة السورية.
  - تعميق الإصلاح على مستوى سهولة ممارسة الأعمال التجارية، والأردن رقمي، وسيادة القانون، والمهارات، والمياه، والطاقة، والنقل، والحماية الاجتماعية.
  - تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية المادية والاجتماعية، وزيادة الاستثمارات والفرص التصديرية.

✓ ويوضح الشكل التالي السلسلة الزمنية لتصنيف الأردن على مستوى التنافسية العالمي خلال الفترة (2014-2018)، والذي يتبين من خلاله بان أداء الأردن خلال تقرير العام الحالي هو الأفضل على مدار الخمس سنوات الماضية، وخاصةً عند مقارنته مع أداءه خلال العام الماضي والذي شهد أسوأ ترتيب خلال نفس هذه الفترة.



### ترتيب الأردن على مستوى المحاور الأربعة الفرعية خلال الفترة (2018-2010)





## ❖ مطالب وتوصيات القطاع الصناعي لتحسين بيئة الأعمال وتنافسية الأردن:

يعتبر القطاع الصناعي ركيزة أساسية على صعيد الاقتصاد الوطني، بفضل ما يقدمه من مساهمات متميزة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، حيث تتجلى هذه الميزات في مساهمته بربع الناتج المحلي الاجمالي بشكل مباشر، ومن خلال ارتباطه الوثيق وقدرته على تشغيل وتنشيط عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى تصل مساهمته الى ما يقارب 40% من الناتج المحلي الاجمالي.

كما يوظف القطاع الصناعي ما يقارب ربع مليون عامل وعاملة جلهم من الأردنيين، وعلى صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تظهر قدرته باستحواذه على ما يزيد عن 65% من الاستثمارات المتدفقة الى الأردن، كما وتستحوذ الصادرات الصناعية على ما يزيد عن 90% من الصادرات الوطنية.

ويتصف القطاع الصناعي أيضاً بالتنوع الفريد في قطاعاته، سواءً كانت قطاعات مكثفة لعنصر العمل وأخرى مكثفة لعنصر التكنولوجيا، بالتالي فكل هذه المعطيات تؤشر على أن الصناعة أحد أهم العناصر الرئيسية القادرة على تعزيز تنافسية الأردن وتحسين مرتبته العالمية إذا ما توافر له القليل من الدعم، والمساحة الكافية للابداع، ومنحه الحرية في ممارسة أعماله. فضلاً عن كونه ميدان خصب للابداع والابتكار وبالتالي تظهر قدرته على قيادة التوجه نحو تضمين تكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة وللحاق بركبها.

ومن هذا المنطلق، تبرز مطالب الصناعة الحالية لتحسين بيئة الأعمال والتنافسية في الأردن في النقاط التالية:

1. تأطير الحوار بين القطاعين العام والخاص القادر على تحسين ترتيب الأردن في الكثير من المؤشرات الفرعية، بفضل ارتباطه بشكل أساسي بالسياسات الحكومية العامة من تشريعات وقوانين تنظم بيئة العمل في الأردن.
2. التركيز على تحسين البنية التحتية، وخاصة الطرق بكافة أشكالها، من خلال العمل على الاسراع في انشاء الموانئ الجافة في كل من معان والماضونة وربطها بمشروع سكة الحديد الوطنية.

3. تعزيز المكون التكنولوجي وعمليات البحث والتطوير، من خلال توجيه وتوحيد جهود صناديق البحث العلمي القائمة حالياً نحو تعزيز الابتكار والتطوير في الأنشطة الصناعية لما له الأثر الأكبر في رفع الكفاءة الإنتاجية، ووزيادة الانفاق على هذه الصناديق حتى تصبح قادرة على رفد الشركات بأحدث التقنيات وطرق التكنولوجيا الحديثة.
4. ينبغي على الحكومة العمل على تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في مؤسساتها وأقسامها المختلفة، والابتعاد عن المعاملات الورقية لما تعود به من آثار سلبية على بيئة الاعمال من خلال زيادة كل من الوقت اللازم لانجاز المعاملات وابعادها عن التعقيدات والبيروقراطية الحكومية في بعض المعاملات.
5. مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات الإقتصادية والناظمة لبيئة الأعمال، وفقاً لمفهوم المقصلة التشريعية بما يضمن إستقرار التشريعات وعدم تعارضها وبالتالي تعزيز المنظومة التشريعية في الاردن.
6. تبرز مشكلة التمويل كأبرز القضايا التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث نسعى من الحكومة العمل على توفير حوافز مميزة للبنوك لتسهيل حصول هذه الفئة على التمويل، نظراً لوجود مبادرات مميزة للبنك المركزي الأردني في هذا المجال الا أن البنوك التجارية لا زالت متحفظة قليلاً في توجيه التمويل نحو هذه الصناديق.
7. تنفيذ السياسة الصناعية من خلال البدء بالمرصد الصناعي وتعزيز الترابطات الصناعية، لضمان توجيه الصادرات والحوافز وتوجيه الإستثمارات من خلال رصد البيانات المختلفة وتوفيرها، وتنفيذها بشراكة كاملة مع غرفة صناعة الأردن التي بادرت إلى طرح هذا المشروع منذ العام 2011.
8. تعزيز مفهوم الثورة الصناعية الرابعة ضمن المؤسسات التعليمية المختلفة، وادخال مساقات جديدة لتعزيز جوانبها وتقنياتها، بالاضافة الى مراجعة المنظومة التعليمية وزيادة التعليم التطبيقي وحفز التفكير الابداعي بالتعليم.

9. العمل على تهيئة بيئة عمل محفزة وكفوءة، تسهل عملية تأسيس الشركة وتسمح بتحويل الأفكار الريادية إلى شركات ناجحة ومؤثرة، من خلال ايجاد أرضية واسعة من الابتكار والريادة لدعم فئة الشباب المبدع، والتي تعتبر أساس ونواة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.
10. تأسيس شركات رأس المال المغامر بما يتماشى وأفضل الممارسات الدولية والتي تسعى الى تقديم المساعدة للأفكار الريادية والشركات الناشئة التي غالباً ما يكون لديها إمكانات نمو واعدة، ولكن في نفس الوقت تحوطها مخاطر عالية.